2000 07 28-0010-JC

صفحتان "رسميتان" أنهتا حياة ١٧ ألف مخطوف في لبنان

الأهالي يتساءلون عن جدية الاستعلام وشموله الاسرائيليين والسوريين

كتبت مي عبود ابي عقل:

انتهت قضية المخطوفين اللبنانيين في الداخل!

هكذا، بكل بساطة، اسدلت الستارة على مأساة تقض مضاجع آلاف العائلات اللبنانية منذ عشرين عاماً وما يزيد! هكذا بكل برود اعصاب اغلقوا كوة الامل الصغيرة التي كان يطل منها الاهالي والزوجات والابناء على الدنيا في كل صباح، وقالوا لهم: مات اولادكم وازواجكم واباؤكم... واقفل الملف الاخير في الحرب اللبنانية الذي بقيت صفحاته السوداء مفتوحة ومشرعة على الامل والضمير.

بعد اعوام من التجاهل واللامبالاة الرسميين، وعشرات التظاهرات والاعتصامات في عز البرد وتحت المطر واشعة الشمس الحارقة امام المقار الرسمية من دون طائل او ادنى اهتمام، لاح بريق امل عندما ألّف رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص "لجنة تحقيق رسمية لاستقصاء مصير جميع المفقودين والمخطوفين خلال مآسي الحرب، وتحديد مصيرهم". وتفاءل الاهالي وصدقوا ان بداية النهاية شارفت على البزوغ، وتعاونوا مع اللجنة وعبأوا الاستمارات، واجابوا على الاسئلة، واعطوا المستندات اللازمة... وتابعوا الاعتصامات للضغط. لان الدولة "ما بيتأمن لها". وبعد ستة اشهر طلع الدخان الاسود من مدخنة "الوكالة الوطنية للاعلام" ونعت الدولة، بالجملة ودفعة واحدة وبصفحتي تقرير، كل المخطوفين في لبنان، اثناء الحرب وبعدها، وارتاحت من هذا الهمّ!

وقع الامر كالصاعقة على الامهات والزوجات والبنات والآباء والأبناء. فصحيح ان البعض كان في قرارة نفسه يدرك النتيجة السلبية سلفاً، لكن صدور تقرير اللجنة بالطريقة التي نشر فيها وبالكلمات المقتضبة من دون اية تفاصيل او ايضاحات تشفي غليل الاهالي اصابهم بالذهول. بعض الامهات اغمي عليهن، كما نقل البعض الآخر الى المستشفيات. احداهن قالت لي: "كأنما ابني خطف بالامس من جديد، ماذا لو كان احد ابنائهم مخطوفاً؟ هل كانوا صبروا كل هذه المدة وقبلوا بعدها بهكذا جواب؟"، وتساءلت اخرى "من او ماذا يثبت ان زوجي حقاً مات؟ اين رفاتهم؟ ١٧ الف مخطوف اين هياكلهم العظمية؟ هل تبخرت؟".

وسأل احد الابناء: لقد اعادوا الكرة الى ملعبنا، وبدل ان تقوم الدولة بمهمتها ومسؤولياتها، يريدوننا نحن ان نتحمل مسؤولية توفية اهلنا. اين ضميرهم، لا بل اين واجباتهم؟!

رسمياً

في اتصال اجرته "النهار" مع رئيس اللجنة العميد الركن سليم ابو اسماعيل قال ان "اللجنة انجزت مهمة محددة، وكانت تتمتع بصلاحيات كاملة للتحقيق مع مختلف الفرقاء وامكان الدخول الى كل الاماكن التي يمكن ان يوجد فيها مخطوفون. وثبت لدينا بعد الاستقصاءات عدم وجود احياء لدى الاحزاب والميليشيات، كما نبشنا بعض المقابر الجماعية برافقنا اطباء شرعيون، لكن لم نتأكد من هوية الاموات، لانه لا يمكن التثبت من العظام، وخصوصاً ان بعضها يعود الى ١٠ او ١٥ سنة وما فوق".

واستدرك ابو اسماعيل قائلاً: "تعرفين انه حصلت تصفيات جماعية ورميت جثث عدة في البحر وفي الآبار كما تم تسييل البعض بالكلس..." وعما اذا كان التحقيق شمل العناصر التي كانت على حواجز الخطف رد العميد الركن بالايجاب "ولكن لا يمكن اعتبار هؤلاء مسؤولين، لانهم كانوا يحيلون المخطوفين الى رؤسائهم والامر اصبح مشمولاً بقانون العفو. فهل المقصود ثورة جديدة؟".

من جهته اكد المحامي سنان براج الذي رافق قضية المخطوفين من بدايتها "اننا وصلنا الى ما كنا نطالب به، وانتهت القضية في شق اعلان الوفاة، اما في بقية نواحيها الاجتماعية، وخصوصاً لناحية التعويضات، فيمكن اعتبارها بدأت اسوة بالمحررين من السجون الاسرائيلية، ولا سيما ان ٩٩ في المئة من المخطوفين كانوا معيلين لعائلاتهم". واعتبر "ان الامر الآن يفتح الباب امام اقامة دعاوى شخصية، لأن اعمال الخطف من الجرائم المتمادية المستمرة التي استثناها قانون العفو".

٦ و٦ مكرر

اما الاهالي فعتبهم كبير على الرئيس سليم الحص الذي "نشر التقرير في وكالة انباء قبل ان يستقبلنا ويبلغنا النتيجة شخصياً، على الاقل احتراماً لمشاعرنا ووضعنا".

واستغربوا "الاقتضاب في التقرير وعدم وضوح الآلية التي اعتمدتها اللجنة في تحقيقاتها"، وكذلك "اعتماد مبدأ ٦ و٦ مكرر حتى في المقابر الجماعية، حيث تم نبش القبور في مدافن مار متر في الاشرفية ومدافن الشهداء في حرج بيروت وهل يعقل ان تقبل اية طائفة ان تقام في مدافنها مقابر جماعية؟ ولماذا لم يتم التفتيش في مناطق نائية وفي الجبال والآبار والمغاور، حيث يعرف كل الناس اين كانت الميليشيات تقيم زنزانات وتخبئ السلاح وتدفن الاموات؟" كما استغرب الاهالي الجواب الحاسم بعدم وجود مخطوفين في سوريا، وتساءلوا هل تم الاتصال فعلاً بالسلطات السورية المعنية؟ وما مصير بقية المعتقلين اللبنانيين في سجونها الذين اقر الرئيس السابق الياس الهراوي بوجودهم واطلق بعضهم منذ نحو عامين؟ اللجنة بحثت في مصير ٢٠٤٦ مفقوداً ممن قدم ذووهم استمارات في شأنهم، لكن ما مصير الـ١٥ الفاً الباقين، أليست الدولة مسؤولة عن كشف مصيرهم؟ ثم اي معيار اعتمد في تحديد مدة الاربع سنوات وما فوق لاعتبار المفقودين اموتاً؟ وهل هذا الامر سياسي؟ وهل يعني ذلك اعفاء الدولة من تحديد مصير بعض المواطنين المخطوفين في عز النهار وفي ايام السلم وسيادة الدولة مثل بطرس خوند والطفل عميد عيد؟

والسؤال الاهم: من يحمي اللبناني من اية عملية خطف قد يتعرض لها؟ ومن هو المرجع الصالح لحمايته؟ ومن يلقي القبض على الخاطف؟ قد نكون البلد الوحيد في العالم حيث يقتل القتيل ويمشي المجرم علناً في جنازته!